البخيت: أهم التحديات التي تواجهنا مشكلة توفير المياه والحصول على الطاقة

الأردن ينفي سياسة «التمحور» ويؤكد ان الباب مفتوح «لمن يرغب»

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

اكد رئيس الوزراء الأردني الدكتور معروف البخيت ان جوهر التفاهم الاردني المصري السعودي في هذه المرحلة يرتكز على اعادة الاولوية للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية الاساس في منطقة الشرق الاوسط، نافيا وجود سياسة تمحور او محاور بالنسبة لبلاده.

وقال رئيس الوزراء خلال لقاء حواري عقده مساء امس في جمعية الشؤون الدولية مع نخبة من رجالات الفكر والسياسة ان هذا التنسيق الاردني المصري السعودي الذي يطال مختلف القضايا التي تهم المنطقة يستهدف تقديم المبادرات والاستجابة المسبقة للاوضاع والظروف في المنطقة ووضع الامور في اطارها الصحيح وعدم الارتكان الى ردود الافعال.

وبين الدكتور البخيت ان هذا التنسيق الثلاثي لا يمكن تصنيفه بأنه «محور» فهو غير مقتصر على هذه الدول وهو مفتوح لمن يشاء، مجددا التأكيد على موقف الاردن الواضح برفض سياسة المحاور والاحلاف.

واعرب البخيت عن اعتقاده بان هناك الان فرصة عظيمة لاعادة التركيز على المسار الفلسطيني بعد ان ثبت للجميع بان الحلول المنفردة غير مجدية وان الاتفاقيات المرحلية استنفدت اغراضها مشددا على ان ما حدث في لبنان اخيرا هو احد اعراض عدم ايجاد حل مرض للقضية الاساس في المنطقة وهي القضية الفلسطينية.

وفي رده على سؤال اوضح ان حل القضية الفلسطينية سيكون له اثار ايجابية على عملية التنمية السياسية في الاردن والعكس صحيح وذلك نظرا لطبيعة ثنائية العلاقة الاردنية الفلسطينية.

وفي الشأن العراقي اكد رئيس الوزراء ان الاردن يقف على مسافات متساوية من جميع مكونات الشعب العراقي، كما اننا حريصون على دعم العملية السياسية واندماج الجميع فيها دون استثناء مجددا استعداد الاردن لاستضافة مؤتمر القيادات الدينية العراقية وبما يسهم في تحقيق هذا الهدف.

واشار الى ان زيارته الاخيرة الى بغداد كانت ايجابية للغاية اذ ان من شأنها اعادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين بصورة مكثفة.

وفي الموضوع اللبناني بين ان الاردن وبتوجيهات الملك عبدالله الثاني قدم كل ما يستطيع تقديمه لدعم الشعب اللبناني الشقيق لتجاوز الظروف الصعبة التي مر بها.

وعرض رئيس الوزراء جملة من القضايا المتعلقة بالشأن الداخلي ورؤية الحكومة لكيفية التقدم بالاردن الى الامام مؤكدا ان اولوية الحكومة مواصلة مسيرة التنمية والديمقراطية والامن.

وبين ان التنمية السياسية هي جزء من التنمية الوطنية الشاملة، مؤكدا ان نجاحها يحتاج الى ارادة سياسية وفهم عميق لطبيعة المجتمع ولابد للتنمية السياسية ان ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقال ان الجهود الحكومية في التنمية السياسية ليست الا مجرد اجراءات لتحضير الاطر التشريعية وتوفير البيئة المناسبة والسماح للقوى السياسية بالانطلاق.

معروف البخيت

واشار رئيس الوزراء الى ان ابرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الاردن تتمثل بالنفط والمياه حيث ارتفعت قيمة الفاتورة النفطية من حوالي 500 مليون دينار في العام 2003 الى نحو مليارين ونصف المليار دينار حاليا.

واوضح ان الملك عبدالله الثاني يقود الجهد الاردني مع الدول الشقيقة لمساعدة الاردن فضلا عن ان الحكومة بذلت جهدها سواء الى جانب جلالته او منفردة معربا عن شكره للدول الشقيقة التي وقفت وتقف الى جانب الاردن.

وقال انه ولمواجهة تحديات الطاقة فان الحكومة ستعمل على ايجاد خطط سريعة قبيل نهاية هذا العام لمضاعفة الطاقة الاستيعابية التي تكفي حاليا لـ33 يوما فقط فضلا عن تسريع الخطط لاستخدام الغاز الطبيعي في الصناعات ومع بداية عام 2008 في المنازل.

كما تشمل الخطط حلولا ابداعية مثل التوجه للاعتماد على الصخر الزيتي وتنويع مصادر استيراد النفط مع وجود اكثر من مصفاة للبترول.

وبشأن ازمة المياه اكد البخيت ان الحل بعيد المدى يكمن بالتعاون الاقليمي مشيرا الى ان الحكومة ستعطي زخما كبيرا لمشروع قناة البحرين فضلا عن ان مشروع الديسي سيحسم امره هذا العام بعد ان تم طرح العطاء وهناك عدد كبير من المهتمين.

المحكمة تسقط عقوبة الزرقاوي وتقرر إعدام ستة عراقيين

الأردن: الريشاوي لم تبك بعد سماعها قرار الاعدام وطالبت بتنفيذ الحكم او اعادتها للعراق

عمان ـ «القدس العربي»:

اسدل الستار امس في عمان على قضية تفجيرات عمان بعد ان اصدرت محكمة امن الدولة الاردنية احكامها بحق ساجدة الريشاوي بالاعدام شنقا حتى الموت مرتين بعد ادماج العقوبتين، لكن المحكوم عليها استقبلت الحكم ببرود ولم تنبس ببنت شفة لكنها بعد صدور الحكم نادت على محاميها الذي كان يهم بمغادرة قاعة المحكمة واستفسرت منه عن الحكم وما سيتبعه من تمييز، وقالت له «اما ان يعدموني او يسفروني».

وكانت جلسة المحكمة قد انعقدت في تمام الساعة العاشرة صباحا برئاسة القاضي العسكري العقيد صبحي المواس وعضوية القاضي العسكري المقدم ابراهيم ابو قاعود والقاضي المدني زياد الضمور، واستمرت قرابة الربع ساعة فقط وسط اجراءات امنية مشددة حيث استحضرت المتهمة من مكان توقيفها في سجن النساء بالجويدة الى مقر مبنى المحكمة الكائن في ماركا جنوبي عمان العاصمة، وكانت تجلس القرفصاء وهادئة جدا وقد همست باذن محاميها عندما سألها عن حالها بان معنوياتها عالية.

وعندما دخلت الهيئة الحاكمة وقفت وامسكت بقضبان القفص واستمعت الى حكم الاعدام الذي صدر عليها مرتين ولكنها بقيت هادئة ولم تبك، حيث جرمتها المحكمة بالتهمتين الاولى والثانية وهي المؤامرة بقصد القيام بأعمال ارهابية افضت لموت انسان وهدم بناء بصورة جزئية بداخله اشخاص وحيازة مواد مفرقعة. وبناء على ورود ما يثبت مقتل المتهم الثاني بهذه القضية احمد فضيل نزال الخلايلة الملقب ابو مصعب الزرقاوي بالعراق فان المحكمة قررت اسقاط دعوى الحق العام لوفاته واسقاط التهمتين عنه.

كما اصدرت المحكمة احكامها غيابيا على كل من عثمان الدليمي ـ عراقي وهيام حسن عراقية ومازن شحادة ـ اردني ووليد حسن ونهاد الريشاوي وكريم الفهداوي يحملون الجنسية العراقية بالاعدام شنقا حتى الموت مرتين بعد تجريمهم بالتهمتين المسندتين لهم وعملا باحكام المادة 1/72 طبقت بحقهم احدى العقوبتين وهي الاعدام شنقا حتى الموت، وقررت المحكمة مصادرة المواد المفرقعة والمبالغ المالية والاثاث المضبوط في هذه القضية. وهذا القرار صدر بالاجماع وجاهيا بالنسبة لساجدة وغيابيا بالنسبة للمتهمين الفارين من وجه العدالة وقابل للتمييز.

وكان المدعي العام الرائد فواز العتوم قد طالب بتجريم المتهمين مشيرا الى ان الشعب الاردني واهالي ضحايا تفجيرات فنادق عمان والنيابة العامة يتطلعون الى اصدار اقصى العقوبة وهي الاعدام شنقا حتى الموت، في حين وقف المحامي حسين المصري وكيل الدفاع المعين عن ساجدة وكرر دفوعه واعتراضاته والتمس من المحكمة الاخذ بالاسباب المخففة التقديرية والرحمة بموكلته في الحكم.

وفي تصريحات للصحافيين علق المحامي حسين المصري ان القرار لا يعتبر قطعيا وهناك التمييز ويشهد للقضاء الاردني بالعدالة، مشيرا الى ان الدفاع لم يتمكن من تقديم بينات تدحض بينات النيابة وذلك بسبب ان اهلها والجهات التي وراءها وحتى المحامي العراقي الذي كان سيساعدها في تقديم بينات تخلوا عنها وان موكلته لم تعطه عنوان اهلها ولا حتى رقم هاتفهم خوفا عليهم كما ابلغته.

واضاف المحامي المصري ان قرار الحكم كان متوقعا حيث وصفها بانها كانت ضحية الجهة الضالة التي ارسلتها حيث انهم اول من تخلى عنها، وان قسوة الفعل والتفجيرات التي وقعت بفنادق عمان والضحايا والجرحى الذين خلفهم العمل الارهابي رد على ذلك من حيث قساوة الحكم.

وجدير بالذكر ان المحكوم عليهم ينتمون الى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، حيث تم الاتفاق على تنفيذ عمليات ارهابية انتحارية داخل الاراضي الاردنية باستخدام احزمة ناسفة تحتوي على متفجرات عالية وكرات معدنية وقد تم تحديد الاهداف ودخلوا الى المملكة وتوزعت ادوارهم في فنادق الراديسون ساس وحياة عمان والديز ان ونتج عن الانفجارات عدد كبير من الضحايا والجرحى.

استمرار الحملات ضد بابا الفاتيكان واشادة بالبابا شنودة.. وسخرية من تخاذل الازهر.. اشادة بتنوع المذاهب الاسلامية.. واحتفاء بمسلسلات رمضان

سخرية من شعار جمال في مؤتمر الحزب.. مطالب بتحريك المشروع النووي المصري.. مهاجمة الحكومة لفشلها الاقتصادي

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الخميس عن مواصلة أعمال المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني الحاكم صاحب الأغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها، وما دار فيه من مناقشات والمؤتمر الصحافي الذي عقده جمال مبارك، وأفردت له الصحف الحكومية مساحات واسعة، وبتركيز شديد، مما يعيد التأكيد على ما هو معروف من تبعيتها للدولة بينما واصلت جريدة «الوفد» هجماتها الضارية ضد المؤتمر والنظام، واتخذت «المصري» اليوم موقفاً حياديا، وكذلك «نهضة مصر»، وهما صحيفتان يوميتان مستقلتان، أما «الأحرار» الناطقة بلسان حزب الأحرار فلم تبد اهتماما يذكر بالمؤتمر، وانما ركزت على الارتفاعات الهائلة في الأسعار قبل شهر رمضان، وتواصل أجهزة الدولة الاستعداد له، واستمرار الاضطراب في حركة ومواعيد قيام القطارات، وتمكن الشرطة النهرية من القبض على التمساح الذي هرب من القرية الفرعونية بالجيزة، وحضور المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع المناورة التي قام بها الجيش الثاني الميداني وتجديد حبس 17 من الاخوان المسلمين في كفر الشيخ ومسلسلات وعمرة رمضان وتوالي ردود الأفعال على محاضرة بابا الفاتيكان، واعتصام عشرات من أصحاب العربات الكارو أمام رئاسة حي مصر القديمة بجنوب القاهرة، احتجاجا على تعليمات المحافظ بمصادرة عرباتهم وأحصنتها وحميرها ومنعها من السير في القاهرة، كما هدد عدد من سائقي القطارات بالاعتصام والاضراب، وإلى شيء مما لدينا اليوم:

الحزب الوطني

ونبدأ بمؤتمر الحزب الوطني، الذي تعرض لهجوم كاسح، ماحق يوم الأربعاء من زميلنا أنور الهواري رئيس تحرير «الوفد» بقوله عنه:

«هذه المرحلة تمتاز وتنفرد بعدة خصائص:

الأولى: هي انفراد ما يسمى بالحزب الوطني بكل مفاتيح السلطة، دون انقطاع عبر استفتاءات وانتخابات مزورة لا شك في تزويرها.

الثانية: انفراد أقليات فاسدة وغير مؤهلة ولديها قدر عظيم من الجهل بمؤسسات الحكم وبإدارة مرافق البلاد.

الثالثة: هذه الأقلية حافظت على وجودها بالانغلاق على ذاتها وباعطاء ظهرها للأمة، وعدم المبالاة بأحاسيس الناس ومعاناة الشعب.

الرابعة: هذه الأقلية استخدمت السلطة أداة لصناعة ثروات غير مشروعة وبناء نفوذ سلطوي يمارس هيمنته خارج حدود القانون.

الخامسة: هذه الأقلية سخرت عددا من المرافق الحيوية العامة لحمايتها وهي: الأمن الذي لجأ الى تشديد القبضة البوليسية خاصة في قمع المعارضة وتزوير الانتخابات، ثم الإعلام الذي لعب ومازال يلعب دوره في التضليل والإفك وشهادة الزور، ثم الأزهر الذي لا يفتأ يضفي الشرعية الدينية على كل انتهاكات النظام وجرائمه.

والآن يعلن قادة الحزب الوطني عن انطلاقتهم الثانية وهي نكتة الموسم ونكتة الخريف نكتة تدعو للضحك حتى البكاء.

مثلما تستثير النفس للبكاء حتى الضحك هي فعلا انطلاقة ولكن المؤكد انها انطلاقة الى الخلف وإلى خلف بعيد جدا لن ينتهي حتى تكون مصر خرابة أفريقية.

هل يحتمل هذا الشعب مزيدا من الإذلال والتجويع والإهانة؟

هل مازال شرف هذا البلد وشرف هذا الوطن يحتمل مزيدا من الاغتصاب العلني الفاضح الذي يمارسه هذا الحزب ببرود وسادية وشذوذ وانحراف نفسي وعصبي وسياسي يفوق خيال الطب النفسي في الشرق والغرب؟».

وفي نفس اليوم ـ الأربعاء ـ قال زميلنا وصديقنا محمد فودة في عموده اليومي ـ من الواقع ـ بـ«المساء»:

«قاد عبدالناصر بعد ذلك ثورة التحرر والحرب ضد الاستعمار في افريقيا وآسيا، ثم التف حوله المصريون لإنشاء مشروع السد العالي لذلك كله أتمنى على المؤتمر الرابع للحزب الوطني أن يتبنى مشروعا قوميا للنهضة الاقتصادية يرسم سياسة واضحة الملامح وكيفية الخروج من هذه الأزمة التي من أبرز ملامحها زيادة أعداد العاطلين وتدني الأجور مقارنة بزيادة الأسعار وزيادة نسبة الفقر والفقراء في مصر.

وعلى الذين لا يصدقون هذه الحقائق أن يبتعدوا قليلا عن القاهرة وعواصم المحافظات وأن ينزلوا إلى القرى في الوجهين البحري والقبلي ليروا مدى ما وصل إليه حال الناس في هذه المناطق ناهيك عن سكان العشوائيات والقبول وغير ذلك.

ان الضيق يعم الناس من سوء أحوالهم الاقتصادية ومعيشتهم ولن يخرجنا من هذه الأزمة إلا مشروع قومي اقتصادي لا ينفرد به الحزب الحاكم أو حكومته وانما يشترك فيه كل الناس وإلا فالمستقبل بدون ذلك يحمل الكثير من الغموض ومما هو غير متوقع».

وهكذا يثير فودة عقدة الحزب الوطني من خالد الذكر ومشروع السد العالي، أما زميلنا حسن الرشيدي رئيس تحرير «المسائية»، فأشاد في عموده اليومي ـ الأربعاء ـ بجمال مبارك وكلمته وأشاد أيضا بصفوت الشريف بسبب قربه منه، قائلا:

«كلام الأمين العام المساعد للحزب، جاء موضوعيا وجادا، يخلو من المبالغة، وفي ذات الوقت يؤكد الجهد المبذول لحل مشاكل الجماهير، وقد حاول السيد جمال مبارك في كلمته أمام أعضاء المؤتمر، أن يؤكد أن الحزب الوطني موجود في الشارع، وفي كل نجع من نجوع مصر، وان كوادر الحزب استطاعت أن توجه رسالة لكل من كانوا يشككون في تواجد الحزب بالشارع، كان جمال مبارك قويا في كلماته، وتعبيراته خاصة عندما دعا لإحياء المشروع النووي المصري، مشروع الطاقة البديلة، وانتقد السياسة الأمريكية ورفض مبادرة إدارة واشنطن الخاصة بالشرق الأوسط الجديد، والتي أعلن السيد صفوت الشريف رفضه لها أيضا في كلمته الافتتاحية سواء لمشروع شرق أوسط جديد أو كبير! عموما لقد أكد جمال مبارك الذي نالت كلمته امس استحسان المواطنين، ورضاء كل أعضاء الحزب الوطني، ان المشاكل التي يعاني منها المواطن المصري تحتاج إلى فكر جديد، وجرأة في طرح الحلول لأن أنصاف الحلول لا تناسب طبيعة التعامل مع هذه المشاكل».

وأمس ـ الخميس ـ كان كاريكاتير زميلنا بـ«الأحرار» نبيل صادق، عن شخص ضخم الجثة ممسك بسيجار ويحمل حقيبة مكتوب عليها ـ المؤتمر الرابع ـ ومواطنين يقول أحدهما للآخر وهو يشير إليه، المؤتمر قبل رمضان عشان الكذب في الشهر الكريم حرام».

طبعا، ولذلك فهو حزب يتميز بالإيمان والتقوى وعمل الخير، وان كان زميلنا وصديقنا بـ«الوفد» مجدي حلمي يرى غير ما نرى ـ فقال امس عن هكذا مؤتمر ومساخره:

«والمظهر الثاني البشع هو تسخير إمكانيات جهاز الشرطة ـ وهو جهاز قومي وطني ـ لخدمة مؤتمر الحزب الوطني، فالمرور في حالة تأهب في المنطقة المحيطة بمقر المؤتمر منذ بداية الأسبوع الحالي وتم تغيير المسارات المرورية دون إعلان في المنطقة بل امتد الى منطقة وصلت الي ميدان العباسية وتم تسخير عشرات من سيارات الأمن المركزي تحمي مقر المؤتمر والجنود والمخبرين والضباط بمختلف الرتب منتشرين في كل الشوارع المؤدية لمقر انعقاد المؤتمر وترك رجال المرور بقية الشوارع في حالة فوضى عارمة.

والحقيقة أن العمل الحزبي عمل تطوعي فمن يرد الاشتراك في المؤتمر عليه أن يتخلى عن صفاته الحكومية أو التنفيذية وعليه عندما يذهب إلى المؤتمر ألا يستقل حتى سيارة الوزارة أو الهيئة التي يعمل بها من أجل الشفافية التي «تدوشنا» بها الحكومة يوميا، أما الأمن فعليه تأمين المؤتمر مثلما يؤمن مؤتمرا لأي حزب سياسي آخر لأن الناس في الشارع تعتقد أن جهاز الشرطة بجميع فروعه أصبح تابعا للحزب الوطني وليس للدولة وأدى هذا التصرف الى فقدان مصداقيته كجهاز قومي محايد يسهر على تنفيذ القانون بلا استثناء، والمظهر الثالث هو احتفاء الصحف الحكومية بالمؤتمر بصورة واسعة وكأننا أمام صحف مملوكة للحزب الوطني وليس صحفا مملوكة للشعب المصري وهذا الاحتفاء وكأنه قد طلب من الصحف الاهتمام بالمؤتمر، والمظهر الأكثر بشاعة لحالة الخلط بين الدولة والحزب أصابت الوزارات والهيئات العامة بالشلل طوال أيام المؤتمر، بسبب أن الوزراء ووكلاء الوزراء والمساعدين حتى مديري العموم ذهبوا الى المؤتمر منهم من هم أعضاء فيه ومنهم من ذهبوا الى المؤتمر تابعين للوزراء لمساعدتهم في الرد على أي سؤال يوجه إليهم، والشيء الأخير خاص بالرئيس مبارك فهو رئيس الجمهورية وفي الوقت نفسه رئيس الحزب الحاكم وبصفته الأولى فواجب الدولة تأمينه طالما يؤدي مهمته كرئيس جمهورية لكل المصريين أما لو كانت المهمة بصفته رئيسا للحزب الوطني فعليه أن يمتنع عن استخدام امكانيات الدولة، وعلى الحزب أن يتكفل بهذا الأمر، وإلا أصبح من حق أي رئيس حزب معارض المطالبة بحقه في استغلال إمكانيات الدولة أسوة برئيس الحزب الوطني وفقا لمبدأ المساواة الدستوري بين المواطنين».

ولم أجد في الصحف الحكومية عن المؤتمر ما يصلح للاستعانة به للتعبير عن رأي الحزب في مواجهة مهاجميه لأن معظم ما نشر كان عن مداولات ومناقشات، وتصريحات لا تضيف أي جديد، ولا تقدم أي تفسير وسبق تداولها من سنوات، وان كانت هناك محاولة للتركيز على جمال مبارك وتصريحاته في أول أيام المؤتمر، وتصويرها وكأنها تمثل رفضا للسياسات الأمريكية، مطالبه بمشروع نووي مصري ورفض مشروع الشرق الأوسط الكبير، ولكن في مؤتمره الصحافي أول أمس، حاول التخفيف وفرملة ما ذهب اليه البعض من تفسير كلامه عن المشروع النووي ـ بأنه أحد البدائل المطروحة لتوفير الطاقة، والحقيقة انه لم يقل شيئا جديدا يستحق الضجة التي حاول الإعلام الرسمي احداثها، بل كانت أقل حدة من تصريحات للرئيس مبارك اعلن فيها رفضه المطلق لمشروع الشرق الأوسط الكبير وأنه سيقاومه للحفاظ على هوية مصر والمنطقة العربية، ايضا فيما يختص بالبرنامج النووي، فهذا موضوع تمت إثارته من عدة سنوات، بعد أن حاولت الحكومة بيع المنطقة التي كانت مخصصة بالقرب من مرسى مطروح في الصحراء الغربية لإقامة محطة نووية لتوليد الكهرباء لمستثمرين أجانب لإقامة مشروع سياحي عليها، وهي منطقة سيدي كرير، رغم ما تم صرفه من ملايين الجنيهات. كما أثير الموضوع مرة أخرى بسبب أزمة البرنامج النووي الايراني وامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، ولوحظ أخيرا، أنه منذ ثلاثة أشهر قام زميلنا وصديقنا مكرم محمد أحمد بكتابة سلسلة من الدراسات عن الموضوع، اعتقد انها كانت تمهيدا لما تم اعلانه.

إذن لا جديد بالمرة ـ في كلام جمال مبارك وتقديري الخاص، انه كان محاولة لاظهاره بأنه ليس كما تروج بعض الصحف الخاصة والمعارضة رجل أمريكا التي تريد توريث الحكم له ـ خاصة بعد تصريحات بوش التي وصف فيها عدداً من الوزراء من مجموعة جمال بأنهم رائعون».

حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما أشبه، وقول جريدة «الخميس» المستقلة عن أحد الوزراء تحت عنوان ـ فضيحة دستورية لوزير التعليم العالي ـ

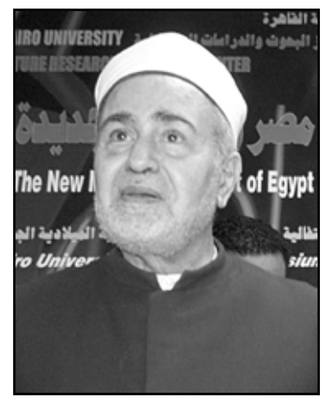

الشيخ طنطاوي

البابا شنودة

«دكتور هاني هلال وزير التعليم العالي رغم انه قد صدر قرار جمهوري بتعيينه وزيرا للتعليم العالي والدولة للبحث العلمي منذ اكثر من عام، إلا أنه مازال يشغل منصب رئيس جامعة سانجور حتى الآن، ويتقاضى منها راتبا شهريا، وهذا يتنافى مع الدستور ومع كل القوانين والأعراف المعمول بها».

ومن وزير التعليم العالي الى الحكومة ككل وفشلها الذي انكشف للعالم كما اخبرنا بذلك مشكورا مأجورا عضو المكتب السياسي لحزب التجمع اليساري المعارض وأستاذ الاقتصاد الدكتور جودة عبد الخالق، بقوله في عموده بـ«الأهالي» ـ لقطات ـ

«أصدر البنك الدول ومؤسسة التمويل الدولية تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2006 وقد دأب البنك والمؤسسة على نشر هذا التقرير منذ 2004 ويظهر التقرير الأخير تراجع ترتيب مصر، بحيث جاءت في المركز 165 من بين 175. وفور نشر التقرير بادر وزير الاستثمار بالتشكيك فيه قائلا: انه غير علمي، وقد اعتادت الحكومة والمسؤولون عندنا على التهليل للتقارير الدولية التي تشيد بمصر وعلى التشكيك في التقارير التي تكشف عن تراجع الأداء، أيا كان مصدرها وهذا موقف غير مسؤول وغير صحي، بل وغير أخلاقي أيضا فلن يزيد من قيمة أي تقرير تهليل المسؤولين له، ولن يقلل من قيمته تشكيكهم فيه، فكما يقول المثل: «الميه تكدب الغطاس» وهاهي المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي خير شاهد: ارتفاع فاحش في الأسعار، واتساع للفجوة بين الأغنياء والفقراء وتصاعد عجز الموازنة والدين الداخلي ولكن لنتوقف عند المسؤولية المباشرة لوزير الاستثمار فقد تراجع التدفق الصافي للاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر من 700 مليون دولار سنة 2003 إلى 407 سنة 2004 والارتفاع الملاحظ مؤخرا يعود للبترول والخصخصة بالدرجة الأولى».

الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا، بارك الله فيه ورعاه ـ آمين ـ ويحرسه من شر حاسد إذ كتب ـ مثل من كان ياما كان في سالف العصر والأوان ولن يعود أبدا كما كان، وهل هناك غيره؟! ابراهيم عيسى رئيس تحرير «الدستور» الذي قال ـ ويالخيبة ما قال ـ

«في ربع القرن الأخير الذي يحكمنا فيه الرئيس مبارك والذي لم يسجل نظام مثل ما سجل في عمليات التحرش والانتهاك والسحل والنفخ والتعذيب لمواطنيه سواء المواطنين العاديين الذين لا يعملون في السياسة «ولا يعملون اطلاقا» أو المعارضين السياسيين من الاخوان المسلمين أو اليساريين أو الليبراليين. ولكن يبقى السؤال لماذا أصبحنا هكذا؟ لماذا وصل بنا الحال إلى أن نقد مبارك مجرد نقد سياسته ونظامه، عمل خارق للناموس الكوني ويهتز له عرش السماء والأرض من وجهة نظر مؤيديه ومنافقيه؟! كأن الديمقراطية السليمة المطلوبة هي الديمقراطية التي تعترف بأن الرئيس هو أعظم الحكام وأن رئيسنا من الملهمين الراشدين وأن الوطن يضيع من غيره والشعوب تنهار لو تركنا، الديمقراطية المطلوبة والمسموحة وفق تصور رجالات الحزب الوطني وتابعيهم هي التي لا تشاغب ولا تعارض ولا تحرك ولا تتحرك ولا تتظاهر ولا تغير رئيسا ولا تسقط وزيرا ولا تحرك شارعا ولا تطمع في حكم ولا تفكر في سلطة، وصل الحال الى درجة ان تقريرا منسوبا لهيئة سوق المال نشرته احدى المجلات الحكومية يقول ان ألف عائلة تملك وتدير 50 % من حركة الأسواق في مصر وتسيطر على 90 % من شبكات التوزيع الداخلي و60 % من وسائل النقل و80 % من الأراضي الزراعية و65 % من النشاط الصناعي و90 % من قطاع السياحة هل أصابتك هذه الأرقام بالقلق على بلدك الذي يتم احتكاره عبر عائلات تحكم مصر في السياسة والاقتصاد. ضع هذا الى جانب أن الرئيس مبارك والسيدة قرينته والسيد ابنه يتحكمون ويحتكرون 100 % من سلطة الدولة والحزب والوزارة وصار المواطن المصري مفعولا به لا فاعلا، تابعا لا قائدا مطيعا لا آمرا عاطلا لا عاملا مسروقا لا مستورا وهذا امر طبيعي جدا فما هو مصير شعب تم احتكاره سوى أن يتم احتقاره!».

كلام لم يؤثر فيّ لأني أعلم علم اليقين أنه مجرد اشاعات وأكاذيب بعكس ما اقنعني به ويا للمصادفة الحسنة ـ في نفس اليوم ـ الأربعاء زميلنا محمد علي ابراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» الذي انشد يقول صادقا:

«في الفترة القليلة التي اقتربت فيها من الرئيس مبارك علمت إلى أي مدى يزهد في الدنيا، مصالحه لم تكن أبدا شخصية، وهمومه هي هموم المواطنين جميعا، لذلك فإن الرئيس في كل مرة كان يقبل فيها نتيجة الاستفتاء على الاستمرار في رئاسة الجمهورية كان يسعى الى هدف ومصلحة عامة وهي أن يظل الاستقرار قائما في هذا البلد لنحافظ على مكاسب كبيرة حققناها بشق الأنفس، والرئيس مبارك لم يتعود الكذب أو يلجأ لعمليات التجميل السياسية التي يقوم بها زعماء آخرون لشحن الجماهير و تحذيرها بوعود معسولة أو اعطائها الحقيقة قطرة قطرة، خلال فترة حكمه التي شهدت كثيرا من الانجازات لا يختلف عليها أحد، وأبرزها الديمقراطية التي كان الصحافيون الفائز الأكبر فيها وكان مبارك اكثر من خسر من هذه الديمقراطية لأن نقده خرج عن الموضوعية والتجرد، ودخل الى التجريح الشخصي والسب والقذف ومع ذلك لم يفكر يوما في اتخاذ اجراءات ضد المتجاوزين أو استخدام سلطته ضدهم هذا الحلم والصبر من جانب الرئيس هو الذي حمى مصر من آثار خطيرة ربما انزلقت إليها دون وعي أو إدراك لذلك فإن الذين رددوا شائعة أن الرئيس سيتنحى بعد مؤتمر الحزب الوطني أو يستقيل من منصبه، يعيشون في الاشاعات ويصدقونها كما قال الرئيس.

زعيم مثل مبارك لا يقبل أن يعد الناس بشيء، ثم يقول لهم انني لن أكمل معكم المشوار وسيتولى «لان» تنفيذه نيابة عني.

الشعب لم يعرف سوى مبارك عندما اختاره وأعطاه صوته، والذين يطلقون الشائعات لا يعرفون أن الرئيس لن يخذل شعبه أبدا ولن يتخلى عن مسؤولية قبل بها وقنع بتبعاتها، وعادة ليس من طبيعة المقاتلين أن ينسحبوا من معركة ارتضوا خوضها مهما تكن الصعوبات».

طبعا، طبعا، فهكذا رئيسنا على الدوام، ولذلك لم اقرأ ما كتبه في نفس اليوم جمال بدوي هكذا مجردا من سلسلة الألقاب لتي أمهد بها له ـ في عموده ـ كلام في العضم ـ بـ«الوفد»:

«× أما التعديلات الدستورية: فأمرها مرهون بإرادة رئيس الجمهورية، فهو الذي سيختار المواد التي يرى أنها تستحق التعديل، فيبعث بها إلى مجلس الشعب لتحصل على موافقة الأغلبية وهي موافقة مضمونة بمقتضى الأغلبية المقررة للحزب الحاكم(!!).

فالناخبون قاطعوا الانتخابات الرئاسية والانتخابات العامة، ولم يذهب الى صناديق الاقتراع سوى ستة ملايين ونصف المليون ناخب من بين أربعة وثلاثين مليون مصري يحملون بطاقات الاقتراع ولم يمنعهم من أداء واجبهم السياسي سوى ادراكهم أن الحكم قد صدر قبل لمداولة وأن كل تلك الأحابيل هدفها بقاء الحال على ما هو عليه وأنه من المستحيل فك أي حلقة من السلسلة الحديدية الحاكمة(!!)».

طبعا، هذا كلام لا يجوز لمثلي أن يقرأه، وانما يقرأ في نفس اليوم ـ الاربعاء قول زميلنا وصديقنا محمد بركات رئيس تحرير «الأخبار»:

«وإذا ما أخذنا بمبدأ الشفافية والمصارحة، فيجب أن نقول أن موجة الحراك المتسارعة والجارية في جميع الاتجاهات وعلى جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الآن، هي نتاج تلك الدفعة الهائلة التي اطلقتها المبادرة الرائعة التي اطلقها الرئيس مبارك في بداية العام الماضي، والتي فتحت الباب لاختيار أول رئيس جمهورية في تاريخ مصر بالانتخاب الحر المباشر من بين متنافسين عديدين، وما تلاها من تطورات وما لحقها من تداعيات دعمت في مجملها التوجه الديمقراطي، وأكدت ضرورة وأهمية استمرار مسيرة الاصلاح الشامل والعام.

واستمرارا للشفافية والمصارحة نقول ان هناك إدراكا واعيا لدى جميع مستويات وفئات المجتمع بأن ما نشهده الآن من امتداد واتساع مساحة الحرية والديمقراطية يوما بعد يوم هو حصاد مباشر لدعم الرئيس مبارك المستمر للحرية وإيمانه العميق بالديمقراطية وتأييده الكامل للإصلاح».

طبعا، وهل في ذلك أدنى شك؟!

معركة البابا

وإلى معركة ضد بابا الفاتيكان التي نظر إليها زميلنا وصديقنا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بـ«الأهرام» نبيل عبدالفتاح من منظور آخر بقوله في جريدة «الدستور»:

«إن النزاعات بين قادة الأديان من بين «الطبقة الدينية ـ إذا جاز وساغ التعبير ـ الحاكمة للمؤسسات الدينية والمذهبية الكبرى، هي تجل لصراع على النفوذ والمكانة بين بعضهم البعض داخل ذات الدين، بل داخل المذهب ذاته خذ على سبيل المثال البابا بنديكت السادس عشر والبابا يوحنا بولس الثاني وبعض كبار الكرادلة هم من الاتجاهات المحافظة في حين هناك رؤى كاثوليكية أخرى تختلف عن موقف الحبر الأعظم بنيدكت السادس عشر في موقف من قضايا عديدة، خذ مثلا النزع المذهبي السني الأكثري، والشيعي الأقلوي ليس جديدا داخل الإسلام ـ الديانة والعقيدة والقيم السمحاء، الخ، ولكنه أخذ منحى جديدا في أعقاب الثورة الإيرانية وولاية الفقيه ثم اختلاف المحاور داخل النظام الاقليمي وصراع الدولة الايرانية والمالي ومحالفيهم الى بناء مكانة ودور إقليمي بارز على أنقاض الدور المصري والتنافس مع تركيا وإسرائيل، والجذر السياسي للنزاع في المنطقة اتخذ من المذهبين الاسلاميين أقنعة ورموزا لبناء التحالفات، وحشد الأتباع وتوظيف رجال الدين السنة والشيعة من داخل المؤسستين الدينيتين، الوجه الظاهر للخلاف، يبدو عقائديا وإيمانيا وتاريخيا والوجه الآخر لا يعدو كونه صراع دول ونظم سلطوية حاكمة يوظفون الإسلام العقيدة والقيم والرموز والشريعة والتاريخ والمذاهب كأدوات في صراعهم السياسي الداخلي مع خصومهم، وفي النزاعات الإقليمية».

كما اصدر حزب التجمع اليساري المعارض بيانا ندد فيه بما قاله ببابا الفاتيكان وجاء فيه ـ نقلا عن «الأهالي» ـ لسان حال الحزب:

«تفتقر الى اللياقة والحكمة والمعرفة، وتصب المياه في طاحونة الصراع بين الديانات وصدام الحضارات الذي ينتكس بالبشرية الى العصور المظلمة بعد ان كانت قد تجاوزتها عبر مسيرة طويلة وتضحيات هائلة وصدام الحضارات، شعار تنتفع به الامبريالية لاخفاء نزعتها العدوانية واستعمارها العسكري الجديد للبلدان عبر ما تسميه الادارة الأمريكية والمحافظون الجدد بالحروب الاستباقية وتذكرنا هذه التصريحات بما قاله الرئيس بوش لدى غزو افغانستان في نهاية 2001 أنها حرب صليبية.

ومن المدهش حقا وما ينم عن قلة المعرفة والتعصب أن يتغاضى بابا الفاتيكان عن الدور الايجابي الذي لعبته العقلانية الاسلامية في خروج أوروبا من العصور الوسطى ـ عصور الظلمات ـ الى النهضة وأن المفكر المسلم ابن رشد فيلسوف التأويل كان رائدا في هذا الميدان بل وتعرض تلاميذه الرشديون الأوروبيون للملاحقة والحصار وصولا الى القتل الذي ارتكبه نفر من أتباع الكنيسة الكاثوليكية المتعصبين والذين أسسوا فيما بعد محاكم التفتيش التي حاكمت الضمائر وأحرقت من أدانتهم لتترك بصمة سوداء مرعبة